الإمارات تضيق الخناق على الدوحة.. والجبير يدعوها للكف عن دعم الإرهاب

شروط مشيخات الخليج: طرد «حماس» والتخلي عن «الإخوان» والعلاقات مع إيران

أمير الكويت صباح الأحمد الصباح يلتقي الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز في الرياض للتوسط لحل أزمة قطر (رويترز–أرشيف)

بينما ضيقت الإمارات الخناق على جارتها قطر في اليوم الثالث من أزمة العلاقات التي اندلعت بين دول خليجية والدوحة التي دعتها السعودية إلى الكف عن دعم المنظمات الإرهابية وعدم التدخل في الشأن الداخلي لأي دولة، كشفت وسائل إعلام إماراتية عن شروط دول الخليج التي يتعين على قطر تنفيذها لإنهاء الأزمة مع هذه الدول، ومن بينها التخلي عن دعمها لجماعة الإخوان والجماعات المتطرفة، والتراجع عن علاقتها مع إيران وحزب الله، وطرد حركة «حماس» من أراضيها.

في المقابل وفي مسعى لحل الأزمة أجرت الدوحة محادثات مع إيران وتركيا لتأمين إمدادات الأغذية والماء.

وأعلن النائب العام لدولة الإمارات حمد سيف الشامسي، أن «إبداء التعاطف مع دولة قطر أو الاعتراض على موقف دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الموضوع يعدّ «جريمة» يعاقب عليها بالسجن المؤقت من ٣ إلى ١٥ سنة وبالغرامة التي لا تقلّ عن ٥٠٠ ألف درهم».

ونقلت عدة وسائل إعلام إماراتية عن المستشار النائب العام للإمارات قوله: إن بلاده «اتخذت قراراً حاسماً ضدّ حكومة قطر نتيجة لسياستها العدائية واللامسؤولة ضد الدولة وعدد من الدول الخليجية والعربية»، لافتاً إلى أن هذا القرار يأتي»حفاظاً على الأمن القومي للدولة ومصالحها العليا ومصالح شعبها».

واعتبر النائب الإماراتي، أن «إبداء التعاطف أو الميل أو المحاباة تجاه تلك الدولة، أو الاعتراض على موقف دولة الامارات العربية المتحدة وما اتخذته من إجراءات صارمة وحازمة مع حكومة قطر، سواء عبر وسائل التواصل الاجتماعي بتغريدات أو مشاركات، أو بأي وسيلة أخرى قولاً أو كتابة، يعدّ جريمة».

ومن جهته قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الألماني زيغمار غابرييل في برلين: إن «دول الخليج لم تطلب وساطة من أي طرف وتؤمن بإمكانية التعامل مع المسألة في إطار مجلس التعاون الخليجي».

وأوضح الجبير، أنه لم يتم إخطاره رسمياً بأي تحقيق أميركي في اختراق وكالة الأنباء القطرية الذي كان على صلة بالخلاف، مضيفاً: إنه علم من خلال وسائل الإعلام بإجراءات أخذها مكتب التحقيقات الاتحادي الأميركي «إف. بي. آي» في هذا الصدد، لكنه لم يبلغ بذلك رسمياً ولا يمكنه التعبير عن أي موقف رسمي في هذا الصدد.

وأشار إلى أنه «يأمل أن تستجيب دولة قطر لمطالب دول الخليج»، موضحاً أن الإجراءات ضد قطر تم اتخاذها لمصلحة قطر أولا والمنطقة ثانياً.

من جهته، أكد غابرييل أنه «لا يمكن لعضو في التحالف ضد داعش أن يمول تنظيمات إرهابية»، قائلاً: إن ألمانيا ستدعم كل الإجراءات لتخفيف التوتر في أزمة الدول العربية مع قطر.

وفي السياق، قالت تقارير إعلامية: إن السعودية كشفت لأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح عن جملة من الشروط التي يتعين على قطر تنفيذها لإنهاء الأزمة.

وكشفت قناة «سكاي نيوز» الإماراتية، أن قبول قطر بالشروط الخليجية العربية، من أجل عودة العلاقات إلى سابق عهدها، يعني تخلي قطر عن سياستها الداعمة لجماعة «الإخوان» والجماعات المتطرفة في المنطقة، والتراجع عن علاقتها المتنامية مع إيران و«حزب الله»، الذي تصنفه دول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إرهابية.

كما تحدثت تقارير إعلامية، عن ضرورة طرد قطر لجميع أعضاء حركة «حماس» من أراضيها، وتجميد حساباتهم البنكية وحظر التعامل معهم.

وقالت التقارير: إن دولاً خليجية اشترطت على قطر أن تعتذر رسمياً لجميع الحكومات الخليجية، ودول عربية، عما بدر من «إساءات من قناة الجزيرة»، وتعهد الدوحة بعدم ممارسة حكومتها لأي دور سياسي يتعارض مع سياسات دول الخليج المتحدة.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد اتخذ موقفاً في الخلاف الذي يعصف بدول الخليج إذ أشاد بالإجراءات التي اتخذتها قوى عربية ضد قطر، وكتب على «تويتر» أن زيارته الأخيرة للشرق الأوسط «تؤتي ثمارها بالفعل» وصور الخطاب المناهض للإسلاميين الذي ألقاه في السعودية على أنه مصدر الإلهام لقرار القوى العربية قطع علاقاتها مع قطر احتجاجاً على ما تقول إنه دعم الدولة الخليجية للإرهاب.

وبحسب بيان للبيت الأبيض أجرى ترامب الثلاثاء اتصالاً هاتفياً مع الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، أكد من خلاله أن مجلس التعاون الخليجي الموحد له أهمية حاسمة في هزيمة الإرهاب وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

وفي أحدث المواقف الدولية، أعلنت الغابون، وهي إحدى الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، عن إدانتها قطر «لتقاعسها عن احترام الالتزامات والاتفاقات الدولية بشأن مكافحة الإرهاب». وجاء في بيان صادر عن وزارة خارجية الغابون: أن «الغابون... تدين قيام قطر بالخطوات المتكررة لمصلحة الإرهاب».

وأعربت الدولة الإفريقية عن قلقها «من استمرار دعم قطر للجماعات الإرهابية»، داعية السلطات القطرية إلى بذل ما في وسعها من أجل «تأكيد التزاماتها الدولية لمصلحة أمن المنطقة».

وكانت موريتانيا قد أعلنت رسمياً الثلاثاء عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر.

(رويترز – الميادين – روسيا اليوم – وكالات)

مؤشرات على نقص بالغذاء والماء في قطر

تجري قطر محادثات مع إيران وتركيا لتأمين إمدادات الأغذية والماء وسط مخاوف من احتمالات نقص بعد يومين من قرار أكبر موردين لقطر وهما الإمارات والسعودية قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة.

وقال مسؤول رفض نشر اسمه بسبب حساسية الموضوع: «نجري محادثات مع تركيا وإيران ودول أخرى»، مضيفاً: إن طائرات شحن تابعة للخطوط الجوية القطرية ستنقل هذه الإمدادات.

وأضاف: إن هناك إمدادات كافية من الحبوب في السوق في قطر تكفي لأربعة أسابيع وأن الحكومة لديها أيضاً احتياطي إستراتيجي كبير من الأغذية في الدوحة.

وذكرت وسائل الإعلام أن شحنات الغذاء منعت من دخول قطر وتوقفت في منطقة الانتظار على الحدود السعودية– القطرية.

رويترز– روسيا اليوم

ميليشيات حلب تخشى تراجع دور قطر لمصلحة السعودية «البخيلة»!

حلب - الوطن

أعربت ميليشيات مسلحة عن خشيتها من تراجع الدور القطري بالتمويل المالي والدعم العسكري في مواقع سيطرتها أو في مناطق نفوذ الجيش التركي في ريف حلب الشمالي لصالح تنامي دور السعودية «البخيلة» بصرف رواتبهم وتلبية احتياجاتهم إثر تصاعد حدة الخلافات بين نظامي الدولتين أخيراً.

وقالت مصادر معارضة مقربة من الميليشيات المسلحة، وخصوصاً التابعة لميليشيا «الجيش الحر»، لـ«الوطن»: إنه معروف عن السعودية تقتيرها في صرف الرواتب وتقليصها لحلفائها بحيث تفضل معظمها التبعية عن طريق تركيا لقطر «السخية» أكثر في دفع «مستحقاتهم» المالية وغيرها من الالتزامات.

وأوضحت المصادر، أن الكتل المالية القطرية النقدية بما فيها الرواتب تصل أول كل شهر إلى معبر باب الهوى لتوزيعها على محاسبي الميليشيات في إدلب وحلب والداخل السوري قبل أن يجري تحويل بعضها إلى معبر بلدة الراعي قرب جرابلس لتصرف على المسلحين الموزعين في جرابلس وإعزاز وبعض معاقلهم في الجيب المتبقي لهم شمال حلب في عندان وحيان وحريتان وكفر حمرة التي تصلها الإمدادات و«المعاشات» أيضاً عبر ريف حلب الغربي المتصل بباب الهوى.

وأكدت المصادر، أن حالة من الترقب والقلق تسود صفوف مسلحي «الحر» خشية تملص السعودية من دفع رواتبهم في حال تخلت عنهم قطر على اعتبار أن ميليشياتهم اخوانية الهوى والتوجه وتتلقى تمويلها من الحكومة التركية بشكل مستتر ونيابة عن قطر التي كانت تغدق الأموال عليهم وترسل السلاح والذخيرة إليهم بشكل مستمر.

ولفتت إلى أن المال القطري لا يتوقف عند حدود دعم المسلحين بل يتعداه إلى الصرف على مشاريع البنية التحتية من ماء وكهرباء وغيرها في المناطق التي تدعي تركيا أنها تتولى الإنفاق عليها مثل إعزاز والباب وجرابلس بعدما احتلت الأخيرتين تحت ستار وبمؤازرة ميليشيا «درع الفرات» التابعة لأنقرة وتتلقى التمويل كاملاً من الدوحة.

وتشكل تركيا جيشاً تقيم لعناصره دورات تدريب ومقداره نحو ٣٠ ألفاً من مسلحي الميليشيات المختلفة ولاسيما من المسلحين الذين خرجوا من معاقلهم الرئيسة بعد فرض الجيش العربي السوري لمصالحات وطنية كما في حي برزة الدمشقي وحي الوعر الحمصي إلا أن قطر هي من تتولى صرف جميع الأموال اللازمة لذلك، بحسب المصادر.

وأشارت المصادر إلى أنه يتوجب على جميع الميليشيات المسلحة، وبخاصة قياداتها، في الشمال السوري إظهار تبعيتها وولائها للإخوان المسلمين في تركيا ولحكومة «العدالة والتنمية» التركية وللنظام القطري كي تحصل على «مستحقاتها» المالية من الأخيرة التي باتت تمر في مأزق مالي جراء مقاطعتها من دول الجوار الخليجية ومن بعض الدول العربية، ما يعني أن الميليشيات ستقع في مأزق مالي وستعيش حال من التقشف يرغمها على خفض رواتب مسلحيها إذا ساء الوضع بين السعودية وقطر أو استمر على ما هو عليه لأن النظام السعودي سيحرمهم من أي تمويل بسبب ولائهم للدوحة وللإخوان المسلمين.

على الأرض ستسعى الرياض إلى دعم الجماعات القاعدية وخصوصاً «جبهة النصرة» المكون الأساسي لـ«هيئة تحرير الشام» على حساب بقية الميليشيات ومنها التي تصنفها واشنطن على أنها «معتدلة».

وظهرت أول تداعيات الخلاف القطري السعودي أمس بهجوم مباغت شنه مسلحون إسلاميون متشددون على مواقع تابعة لـ«قوات سورية الديمقراطية قسد»، المدعومة أميركياً والتي تشكل وحدات «حماية الشعب» الكردية أغلبيتها، في بلدة تلرفعت شمال حلب، ما سيفتح في المجال أمام تصعيد ميداني في البلدات التي يسيطر عليها الأكراد ومنها عفرين الهدف المقبل لـ«النصرة» وللجيش التركي الذي حشد على حدودها وألّف بين الميليشيات الموالية له لغزوها. وأعلنت إحدى الميليشيات المسلحة من دون تسميتها أنها قتلت ٧ عناصر وجرحت ١٠ آخرين من «حماية الشعب» في مدخل تلرفعت بعد أسبوعين من شن هجمات أعلنت عنها «فرقة الحمزة» الإخوانية على مواقع للوحدات الكردية في محيط إعزاز وجرابلس بعد نفي الأخيرة عزمها عن تسليم ١١ بلدة تسيطر عليها في شمال حلب للميليشيات التي تدعي أن واشنطن ضغطت عليها وأوعزت لها بذلك.

وكان مصدر قيادي في «حماية الشعب» نفى لـ«الوطن» في وقت سابق ما يتردد عن عزم الوحدات الكردية تسليم البلدات الـ١١ شمال حلب لأي فصيل محسوب على «الجيش الحر» كما روج بعضهم لذلك، منوهاً إلى أن مفاوضات جرت بين الطرفين لتسليم جثامين قتلى خصوصاً الذين سقطوا في بلدة عين دقنة عند هجمات الميليشيات المسلحة عليها منتصف العام الفائت.

الصراع الخليجي وانهيار طموحات حلفاء الحرب على سورية

فارس رياض الجيرودي

انتصارات الجيش العربي السوري دفعت لتأزم العلاقات في دول الخليج (عن الإنترنت)

كذبت أحداث الأيام القليلة التي تلت قمة ما سمي بصفقة القرن الأميركية السعودية، كل تنبؤات محللي الإعلام العربي المدعوم بالمال الخليجي عن الثمن المتوقع للصفقة، والذي تراوحت التحليلات حوله، بين توقع تدخل أميركي حاسم يغير موازين القوى في ساحة المعركة السورية، وبين تصعيد أميركي بوجه إيران وصولا إلى حد توجيه ضربة عسكرية لها حسب أشد التمنيات الإعلامية الخليجية الهوى تفاؤلاً، لكن التصعيد السعودي الإماراتي المفاجئ بوجه قطر، والذي تلى قمة الرياض مباشرة، واستعان فيه نظاما الرياض وأبو ظبي بمخترقي المواقع الالكترونية لاختلاق ذريعة التصعيد، أجاب بوضوح عن ثمن خوة الـ٤٦٠ مليار دولار التي ضختها السعودية في الاقتصاد الأميركي، وأعطى دليلا قاطعا على الانخفاض الكبير الذي طرأ على سقف طموحات أطراف الحلف الذي أدار ومول ودعم الحرب الإرهابية في سورية فما الذي جرى؟

يمكننا أن نعتبر أن اللعبة الإعلامية الأخطر التي تمكنت آلة الإعلام الضخمة الوالغة في الدم السوري من تمريرها، حتى في بعض أوساط مؤيدي الدولة السورية، كانت لعبة الفصل بين داعش وبين إرهابيي الثورة السورية، سواء من صنفوا منهم على أنهم معارضة مسلحة أم من صنفوا أنهم من إرهابيي جبهة النصرة، فحقائق الميدان تشير إلى أن داعش هي القوة الضاربة الرئيسية لما يسمى الثورة السورية، فهي التنظيم الأكثر عقائدية وانسجاما مع الذات بين كل التنظيمات التي تحارب الجيش العربي السوري، وبالتالي هي القوة الأكثر قدرة على بذل الدماء والأكثر خطرا، وداعش اليوم يتداعى وينهار في سورية والعراق، وبالتالي تنهار معه آمال وطموحات الدول التي رعت الحرب.

لقد أدارت الولايات المتحدة العدوان الإرهابي على سورية على أمل القضاء على محور المقاومة عبر إسقاط قلبه السوري، وعندما بدأت التنظيمات الإرهابية السورية تدخل طور الهزيمة عقب سلسلة معارك تحرير بابا عمرو والقصير ويبرود، تم ضخ دماء الدعم السعودي التركي القطري الإماراتي، في شرايين التنظيم القديم الذي كان يسمى بالدولة الإسلامية في بلاد الرافدين لتلافي الانهيار العسكري الشامل للتنظيمات المسلحة التي تقاتل على الأرض السورية، ومر كل ذاك بلا شك بإشراف ورضا واشنطن الكاملين.

لاحقا وضمن المعركة الانتخابية الرئاسية الأميركية، تم تسريب تسجيل صوتي لوزير الخارجية الأميركي جون كيري يتحدث فيه أثناء لقاء مع قادة الجماعات المسلحة السورية، ويعترف أن إداراته كانت تراهن على داعش لإسقاط دمشق، قبل أن تفاجأ بالتدخل العسكري الروسي المباشر في سورية، لذلك لم يعد أمام تنظيمات المعارضة السورية المسلحة إلا خيار الحوار مع الحكومة في دمشق، كما قال كيري.

هكذا تلاشى حلم إسقاط الدولة السورية تماما أمام حقائق الواقع، لكن الرهان الأميركي على داعش لم يتوقف، وانتقلت مراكز صنع القرار في واشنطن إلى محاولة تطبيق إستراتيجية الفصل بين العراق وسورية، من أجل منع اكتمال التواصل بين دول محور المقاومة، وهو أحد أهم الأهداف الإستراتيجية الأميركية التي صممت من أجل الوصول إليها الحرب الإرهابية في سورية، هكذا فرضت الدولة العميقة في واشنطن على الرئيس الأميركي دونالد ترامب تشذيب خطته التي وعد بها جمهوره أثناء حملته الانتخابية والمتعلقة بمحاربة داعش، وتحويلها إلى مجرد طرد داعش من الرقة إلى البادية السورية، ما يؤمن إطالة أمد الصراع في سورية، ويضمن في الوقت ذاته نصراً معنوياً للإدارة الأميركية على الإرهاب.

لكن سقف الطموحات الأميركية عاد لينخفض مجدداً أمام حقائق الميدان، فقوات الحشد الشعبي العراقي الحليفة بشكل كامل لمحور المقاومة وصلت إلى الحدود السورية، والجيش العربي السوري يحرر كل يوم مساحات كبيرة من البادية السورية، على حين التنظيم العسكري لداعش أصبح في حالة انهيار شامل ضمن النطاق الجغرافي لسورية والعراق، بحيث أصبح من العبث الرهان على بقائه لأكثر من أشهر قليلة، والولايات المتحدة ليست في حالة تسمح لها بمجرد التفكير بإرسال قوات كافية لتغطية الحدود السورية العراقية البالغة الطول، أو قوات تصطدم بريا مع الطرفين العراقي والسوري، وهكذا أصبحت الرهانات الأميركية في الملف السوري محصورة بإقامة شبه دولة كردية مقطعة الأوصال في الشمال السوري، تحتفظ فيها بنفوذ يمكنها من لعب دور في مستقبل سورية، ولكن هذا الرهان يشكل تهديدا وجوديا على وحدة تركيا الحليف الأهم الذي ساعد واشنطن على إشعال النار في سورية.

وبالمثل انخفضت طموحات الأنظمة الإقليمية الشريكة لواشنطن في الصراع السوري، فبينما كان الحلف التركي القطري يراهن على الامساك بالعالم الإسلامي عبر تنظيم الإخوان المسلمين الذي وصل فعلا لسدة الحكم في تونس ومصر وليبيا والمغرب، قبل أن يتوقف المشروع أمام العقدة السورية ومن ثم يتداعى وينهار، حتى أصبح الهم القطري اليوم يقتصر على مجرد الحفاظ على الوجود، هذا بينما وصل هلع أنقرة أقصاه أمام مشهد إقدام الولايات المتحدة على بناء جيش شبه نظامي من الأكراد على حدودها، وهي التي لم تنس آلام صراع سنوات التسعينيات الدامية مع ميليشات يشكل ٢٠ مليون مواطن تركي بيئة حاضنة لها، كما تشاهد حكومة العدالة والتنمية في الوقت ذاته حليفها القطري التي شكل البنك المساند لنشاطها السياسي في طول العالم الإسلامي وعرضه، ومصدر تمويل حملات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الانتخابية الرئيسي، وهو يغرق من دون أن تتمكن من تقديم أي عون ذي قيمة له.

على التوازي انخفض الطموح السعودي من حلم الإطاحة بمحور المقاومة وبدور إيران الإقليمي، من أجل نيل الرضا الأميركي الصهيوني، وضمان زعامة كاملة على العالم الإسلامي، إلى مجرد الحلم بالخروج من مستنقع اليمن بأقل الأضرار، وإلى تصفية امتداد المحور الإخواني التركي ضمن مجلس التعاون الخليجي والمتمثل بقطر، لتحقيق نصر يؤمن الشرعية اللازمة ضمن العائلة الحاكمة كي يرث ولي ولي العهد محمد بن سلمان الحكم من أبيه، بدل عمه ولي العهد نايف بن عبد العزيز، وهكذا تحول الجبير للحديث عن قطر عوض التصريحات التي كان يتحفنا بها كل حين عن أيام الرئيس بشار الأسد المعدودة.

وفي سبيل تحقيق إنجاز إسقاط الدور القطري، تعرت السعودية تماما فنقلت علاقاتها مع إسرائيل للعلن، والعلاقات العلنية مع تل أبيب هي المثلبة الميزة التي كانت الدوحة تتميز بها عن باقي أتباع واشنطن من أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وهي ما أنقذ نظام الأمير الأب حمد بن خليفة عام ١٩٩٥ في وجه تدخل عسكري سعودي في قطر كان يهدف لإعادة الأمير الجد خليفة بن حمد، إلى جانب ذلك، دفعت السعودية خوة مالية هائلة للولايات المتحدة على حين الاقتصاد السعودي في عز أزمته المالية، التي تسبب بها التورط في اليمن وحروب أسعار النفط التي شنتها الرياض للضغط على حلفاء دمشق، فكانت أكبر المتضررين من نتائجها، ولا يمكن فهم سر ذلك اللهاث السعودي المجنون وراء نصر خارجي، إلا ضمن سياق الصراع بين فرعي أسرة آل سعود على وراثة الحكم.

لا شك أن نظام قطر وقع في مأزق وجودي، ولكن على الرغم من ذلك يبقى من الصعب حتى الآن تخيل أن يؤدي ذلك إلى انفتاح قطري على إيران، الطرف الوحيد القادر على إنقاذ قطر، كما يتوقع المتفائلون، فمشيخات الخليج أنظمة وظيفية بنيت على التبعية الكاملة للغرب وعلى تخديم مصالحه الإستراتيجية، وهي لا تملك قراراً بحجم تغيير إستراتيجي في التحالفات، بالمقابل يعطينا تفجر الصراع داخل محور داعمي الحرب على سورية، مؤشراً واضحاً ودليلاً كافياً على أن تلك اللعبة الدموية قد شارفت على النهاية بعد أن استنفدت أغراضها.

قولاً واحداً

الهجوم على طهران: المواجهة المباشرة

عامر نعيم الياس

تطور خطير على الساحة الإيرانية الداخلية، هو إنذار شديد اللهجة وتطبيق عملي لكل التهديدات وعملية الشيطنة التي استدعت توظيف إيران في كل ساحات الصراع في المنطقة، حتى في قطر تم الزج بإيران باعتبارها أساساً لعزل المشيخة الخليجية التي توجد على أرضها القيادة الأميركية الوسطى، وقاعدة «العديد» التي تعتبر أكبر قاعدة جوية أميركية خارج حدود الولايات المتحدة. استهداف لمرقد الإمام الخميني والبرلمان الإيراني، الرمز الأهم في الجمهورية الإسلامية وحامل هوية الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ورمز حكم القانون وسيادة الدستور في البلاد، يتعرضان لهجمات منسّقة مسلّحة وتفجيرات انتحارية، وزرع قنابل في محيطهما، والساحة هي وسط العاصمة طهران.

خرقٌ يعمل له ألف حساب في هذا التوقيت الذي يأتي بعد تهديد، من الواضح أنه لم يتم أخذه على محمل الجد، من جانب ولي ولي العهد السعودي ووزير الدفاع محمد بن سلمان في ٢ أيار الماضي عندما قال حرفياً: «إن هدفنا هو نقل المعركة إلى داخل إيران»، لكن من الواضح أن ما جرى سيعيد تقييم حسابات جميع أطراف الصراع وخاصةً الجانب الإيراني الذي سيلجأ أولاً إلى معالجة هذا الخرق الأمني والاستسهال على المستوى الداخلي في مواجهة دول الخليج ومن ورائها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب التي غادرت استراتيجية الصبر في المنطقة، وتريد من الآن فصاعداً وفي مرحلة إنهاء داعش، الزج بإيران في المعركة بشكل مباشر.

منذ مجيء الرئيس ترامب إلى السلطة، اختلطت الأوراق على المستويات الدولية والإقليمية، فبات العالم في مواجهة رجل لا يمكن التنبؤ بتصرفاته، ستار للغامض الذي سيأتي في ضوء عدم القدرة على توقع الخطوة القادمة، وفي ضوء غياب الإستراتيجية الأميركية في العالم عموماً وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

التحرك الأميركي في سورية والخليج وفي ساحتي اليمن والعراق، فضلاً عن شكل فريق الحكم الذي يحيط بالرئيس ترامب يؤشر إلى طبيعة المرحلة الحالية، خاصةً بعد نقل المعركة إلى طهران، وهو أمر لا يمكن فصله عن سياقه الإقليمي، وفي هذا الإطار يحيط ترامب نفسه بالجنرالات من وزير الدفاع جيمس ماتيس إلى مستشار الأمن القومي هربرت ماكماستر، ووزير الأمن الداخلي جون كيلي، وقد مر مرور الكرام توسيع الرئيس الأميركي لصلاحيات وزارة الدفاع في المنطقة وتسليم أمر العمليات وتقدير الموقف الميداني في سورية والعراق إلى وزير الدفاع وجنرالاته في المنطقة، وهنا يحضر البعد الإضافي للتطورات الحالية في المنطقة، التي سبقها قبل الهجوم في قلب العاصمة الإيرانية، تكرار استهداف الجيش السوري في محيط معبر التنف بحجة أنها منطقة عمليات أميركية في سورية، وهو ما يرسم إطاراً جغرافياً للحرب الدائرة في سورية وتقاسماً لمناطق النفوذ وفقاً للرغبة الأميركية.

تشهد المنطقة حالياً خلطاً غير مسبوق للأوراق فنحن أمام مشهد جديد يتّسم بالآتي:

– عزل قطر وتكييفها مع الريادة السعودية للمنطقة في مواجهة الدور القيادي السابق لتركيا، الذي يبدو أنه حيّد اليوم بعد زيارة ترامب إلى الخليج.

– التطبيع الخليجي العلني مع إسرائيل بأي ثمن وربط ما يجري في المنطقة بملف العداء لإيران.

– نقل الصراع إلى داخل إيران واستهداف رموزها الدينية والسياسية، فضلاً عن وجود خرق أمني خطير في داخلها، وهو ما من شأنه أن يدخل الصراع الإقليمي في مرحلة جديدة وخطيرة.

– ضيق الجغرافيا في ساحات المواجهة من شأنه أن يدفع جميع الأطراف، في ظل غياب الاتفاق والنزوع نحو تفجير المنطقة أميركياً، إلى الصدام المباشر، فتقاسم مناطق النفوذ يتم عبر وجود اتفاق سياسي وحتى تقاسم لمصادر الطاقة وتثبيت للمصالح، وهذا ليس موجوداً في اليمن وحتى في سورية التي تشهد جغرافيتها تطورات متسارعة تضع جميع الأطراف على حافة الصدام، والتدخل المباشر من جانب القوى التي تدير العمليات على الأرض، وليس عبر الوكلاء كما هو الحال في محيط معبر التنف حالياً.

– «الحشد الشعبي» وتعاظم دوره في العراق والتوجه نحو الحدود السورية العراقية، ما يفرّغ الإستراتيجية الأميركية من مضمونها، هو ما يدفع الأميركيين إلى الضغط المباشر على إيران وتشتيت جهدها الإقليمي.

– عزل قطر يصب هو الآخر في إطار اجتذاب دور مصري عملي في اليمن، ضمن التحالف السعودي، حيث من المتوقع أن تكون الساحة اليمنية الأشد اشتعالاً خلال الفترة المقبلة.

تدخل واشنطن المنطقة في دوامة حرب إقليمية مباشرة اليوم وليس عبر الوكلاء، تحت سقف يخيف الجميع وهو منع الصدام الروسي الأميركي الذي يؤدي إلى حرب عالمية، وهو ما قد يكبّل قدرة الأطراف الإقليمية على المضي قدماً في المواجهة المباشرة، لكن من دون أن يعني ذلك عدم الضرب تحت الحزام، وهو بدأ في إيران اليوم ولن يقف عندها، والرد لن يقف عند ساحات الصراع سواء المشتعلة كاليمن وسورية أم الهادئة كالبحرين، بل سيتعداه إلى قلب السعودية.